خاصة انه من المنتظر.أن يفوق عدد الأحزاب فى المرحلة القادمة الأربعين حزبا بعد أن تسجل الأحزاب. التى كانت موقوفة من النظام السابق رسميا بالإضافة إلى أحزاب جديدة سوف تنشا لممارسة الحياة السياسية على خلفية المغيرات السياسية التى احداثتها الثورة. هناك فعلا أحزاب قوية إلى حد ما وموجودة فى الشارع السياسى وأحزاب تلتمس طريقها نحو الوجود لها حتى فى جريدة..

ولكن يخطئ من يهمش دور الأحزاب فى التنوير وفضح كل أنواع الفساد. حتى وان كان عن طريق جريدتها. التى اعتبرتها وسيلة التوصل بينها وبين أعضائها والقراء طالما لم تستطع الاتصال بهم جماهيريا فى مؤتمرات عامة أو عبر وسائل اتصال أخرى لأسباب أمنية. لم يعد خافيا على احد. كيف كان قمعها لكل الناشطين والوطنيين والأحزاب وكأنهم إرهابيون يريدون الفساد فى الأرض الإصلاح.. فكانت جريدتهم مع القليل من الجرائد المستقلة هى كشاف نور يبين الفساد وسوط مسلط على كل الفاسدين أملين فى تحريك المياة الراكدة، أو محاسبة الفاسدين ممن بيده ذلك الحساب أملين فى التغير وهم يأسهم فى تبادل السلطة، أو حتى المشاركة فى الحكومة ووجودهم فى المجالس التشريعية كان أملا حرموا منه فى الغالب قصرا..لو لم يكن لهذا الدور التنويري للشارع المصرى والوقوف به على الحقيقة ما يجر فى كواليس السلطة وأورقة المصالح الحكومية وما يحاك له فى الظلام. ما كانت مطالب هذه الثورة متفقة تماما مع كل المطالب الحزبية. التى سبقتهم بأعوام.. ولأن الإيمان بالقضايا المشتركة رغبة وطنية خلق الضعف الحزبي. الذى هدد وجود بعض الأحزاب من الأصل حركات وطنية أخرى. استطاعت أن تنزل إلى الشارع وتعبر بطريقة مختلفة عن المطالب الوطنية بالتظاهرات والوقفات الاحتجاجية بعد أن فشلت الأحزاب نت الاستمرار فى هذا الدور من أثار الملاحقات والممارسات الأمنية ضد أعضائه لسنوات طويلة..فهل تعى الأحزاب الدرس وتستفيد من الواقع الجدى وتعيد تنظيم نفسها..أم أنها ستظل تعانى فوبيا الأمن والقهر واليأس من تحقيق وعدم تبادل السلطة. ولكن

الثورات العربية وإسرائيل..

إن ما يحدث فى اليمن وسوريا ولبيا. وما هو مرشح له بعض الدول العربية التى ينتج عنه الصراع المسلح الذى يصحبه التدخل الدولى لمن أراد اللغة المهزبة، أو التدخل الاجنبى فى إدارة شئون الأزمة والبلاد لمن الخوف أراد اللغة الأكثر صراحة، ونتجته الحتمية. هو حدوث تقسيم اليمن إلى دولتين.. فهل يعنى الخوف من ذلك الدعوة لقبول الحوار بين الأطراف اليمنية برعاية خليجية وقبول الحلول الوسط لطموح الطرفين من السلطة والمعترضة والشارع الملتهب - الله اعلم -

أما الدماء التى تسيل فى سوريا على مدار اليوم الواحد فان لم تتوقف، فهى تستدعى المشهد الليبى على أراضيها.. ومتى حدث ذلك، فعلينا أن نتوقع سوريا أكثر دمارا ودموية من لبيا..

وان كان عدد شهداء إزاحة القذافى عن السلطة كانت اللبيبين أكثر من خمسة وثلاثين ألف شهيد

حتى سقوط طرابلس فى يد الثوار والقوات الخاصة لحلف النيتو إلى جانب الدمار فى ممتلكات الشعب الليبى مقدراته. الذى نتج عن هذه المعارك الحربية الضخمة التى ذكرتنا بأيام احتلال أمريكا والغرب للعراق فى ٢٠٠٣م. وما خلفته من انقسام قبلى ومذهبى وعسكرى فى البلدين.. فمن المتوقع ان يكون نصيب سوريا ضعف هذا.. وفى كلتا الدولتين لو ظل الموقف هو الاعتماد على العنف حتى بعد تقصى (إقصاء) الرؤساء عن الحكم.. فالأمر يدعو إلى مزيد من الخسائر فى الممتلكات والأرواح ومقدرات الشعوب.. والنتجة الحتمية، أو المحتملة هى تقسيم الدولة على أحسن تقدير، كما يرى البعض أو يظل أكثر من عشرين عاما فى صراع على السلطة منذ أن خرجت منه أمريكا عسكريا فى ١٩٩٣م.. أما الرؤية التفاؤلية التى تلعب على وتر المصالح الدولية فهى سلاح ذو حدين فان كان هناك سيناريو للاستقرار فى المنطقة بعد حركات التغيير الشعبى، أو القصرى وهو متوقف على مصالح المشتركة بالنسبة للغرب ثلاث أولها التأكد من السيطرة على متابعة الطاقة البترولية والتعدينية فى المنطقة العربية، والثانى هو أمن إسرائيل. والذى سيكون بطبيعة الحال على حساب الفلسطينيين والعرب، والثالث هو الرؤية الأمريكية والغربية للوضع الاقليمى فى توازيان القوى بين إيران وتركيا. التى بدا للغرب رغبتها فى ابتلاع العالم العربى قسمة بينهما من عدة مداخل. أولها الوضع التاريخى.. والدين بمذهبه.. والاحتلال الاسرائيلى لفلسطين، بعد أن فقدت مصر قدراتها على توحيد العرب كقوة إقليمية ثالثة فى منطقة الشرق الأوسط تتساوى دوليا والقوة الإقليمية لتركيا وإيران.. وبعد فشل مشروع شارون (أمريكا) للشرق الأوسط الجديد، أصبحت تركيا وإيران تحديدا وخاصة بعد دورها فى أفغانستان وباكستان وإصرارها على امتلاك الطاقة،أو السلاح النووى.. أصبحنا يشكلان قوة تهدد المصالح الغربية والأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة.. لذ فالاعتماد على المصالح الدولية فى استقرار المنطقة مع أو بعد التغيرات الثورية. التى تشهدها المنطقة أمر محفوف بالمخاطر.. وخاصة وان الأمر قد يخرج عن سيطرة الجميع داخليا وخارجيا.. طالما ظل حمل السلاح متاح وخارج عن السيطرة، أو ضروريا لعملية التغيير باستخدام القوة.. وليس المقال هنا لبيان ماذا تعنى سيناء بالنسبة إلى إسرائيل فى صراعها مع العرب وقد شاهدنا حسابات القادة الإسرائيليين للخروج من أزمتهم الداخلية وتفريق الاعتصامات وإقناع المحتجين باضطرارهم سياسة حكومة نتانياهو بالإنفاق على الأمن حتى على حساب الحياة المعشية لكثير من الاسرائيلين.. وبمحاولة جس النبض فى تفجير الملف السيناوى كبداية لتدويل الصراع العربى الاسرائيلى من جديد فى مرحلة مبكرة من الثورات العربية. لترى إن كان الموقف الحالى فى صالحها أم.. وذلك بالتمثيلية التقليدية بالفع لحادث بئر سبع وما تلاها من ضرب غزة وسيناء. والذى كاد أن يعصف بالمنطقة ويضعها على حافة حرب جديدة لولا أن إسرائيل تداركت الموقف وتصرفت بشكل مغاير عن سلوكها المعهود سلفا أمام ضغط الشارع المصرى.. لتنجح الثورة المصرية فى الإرادة والقرار وتفشل أمريكا بعد بتصريحات هيلارى كلينتون وزيرة خارجيتها. التى أعقبت الحادث الاسرائيلى.الذى ارتكب فى حق قبرمتها فشلتمصري في سيناء.. بقولها إن العملية برمتها فشلت وعاد المتظاهرون أضعاف أمام الحكومة الإسرائيلية

.. وأدت سيناء لأجواء ما قبل الحادث ولكن ظلت التساؤلات.. ماذا كانت تقصد أمريكا من هذا التصريح.. هل معناه هو المرر القادم للتحرش بسيناء من جديد.. إذا من وراء المصلحة في زعزعة الأمن في سيناء.. وليس المقال هنا لبيان.. إسرائيل وامنعاه في صراعها التاريخى مع العرب..

العقارية..

الضريبة النجم.. هى الضريبة العقارية.. حيث تتصدر هموم الناس وأحاديثهم، وآمالهم ومخاوفهم.. بين الغموض والجهل والادعاء بمعرفتها حتى إذا سألت أحد موظفى الضريبة.. ما الفرق بين الضريبة العقارية والعوايد سابقا ؟ .. ولماذا من الضرورى تقديم الإقرارات لكل من يسكن العقار، أو يملكه، أو يأجره، أو يديره؟ .. ما الفائدة من عدم تحديد المسؤولية ؟ ولماذا جمع بيانات العشش والخيام والزرائب والأكشاك والحجرات والبيوت الضيقة المظلمة الفقيرة فى القرى والنجوع والأزقة ونحن متأكدون أنها لا تساوى شيء ومعظم أصحابها من مستحقى الدعم والإعانة ؟ .. هل ذلك من أجل جمع أى مال.. أن لم يكن بأحقية الضريبة يكون بفرض الغرامات على الجاهل والعاجز وغير القادر. الذى لم يدخل، أو يتعامل أو يعرف مبها.لضرائب فى حياته ؟ .. أم الموضوع ذو أغراض أخرى غير مصرح بها .. كالح، أو هربا من لوم أصحاب الثروة العقارية المستحقة للضريبة أو غير ذلك ؟ .. وهل توفير المسكن ليس مسؤولية مشتركة بين المواطن والدولة ؟ وهل بالضرورة أن يدفع المواطن ضريبة على مسكنه الخاص، أم على المسكن الإحتياطى ؟ .. وبالنسبة للنصاب الذى يجب عليه الضريبة.. هل من الممكن أن يرتفع سقفة كل خمس سنوات، كما ترتفع أسعار كافة السلع ؟ .. وكيف تعمل المصلحة على حساب الضريبة ؟ وما المبلغ الذى يجب أن يدفعه الممول الضريبى إذا اكتمل نصاب مسكنه للاستحقاق الضريبى ؟ .. وماذا سوف يحد ث له لو كان يملك فيلا ألف متر مربع بينما دخله من معاش أو غيره بالكاد يكفي احتياجاته الضرورية ؟ هل تنصح المصلحة ببيع الفيلا والسكن فى مسكن صغير حتى لا يقع تحت طائلة القانون ؟ .. أم سوف تقوم مصلحة الضرائب بالحجز عليه أو سجنه ؟ وماذا لو أن صاحب العقار مهاجرا، أو مسافرا فى رحلة طويلة إلى الخارج ولم يقد الإقرار الضريبى ؟ وأخيرا هل ما يثار من بعض رجال القانون بعدم دستورية قانون الضرائب العقارية الجديد حقيقى أم لا ؟ .. ولماذا ؟ وهل سيلغى هذا القانون كما حدث لبعض القرارات والقوانين الضريبية السابقة ؟ .. كل هذه التساؤلات وأكثر منها تدور فى عقل وفكر المواطن المصرى اليوم عن عالم الضريبة العقارية ولم تجد لها إجابة كافية.. من أحد لا الموظفين الذين فى الغالب تكون إجاباتهم للمواطن.. (ما نعرفشى قدم الإقرار وبعدين اللجنة هاتعاين وربنا يسهل).. ولا المسؤلين.. ولا أجهزة الإعلام.. فاذا كان حال المتعلمين سؤال بعضهم بعضا فى التليفونات، أو فى المنتديات الاجتماعية والمقاهى وأماكن العمل.. ثم تسمع الفتوى من هنا وهناك مليئة بالاجتهادات والمعلومات المغلوطة..